المعوقات الإنتاجية والتصديرية للتمور
وكيفية مواجهتها في الجزائر

أ/ بشيــر بن عيشي
قسم العلوم الاقتصادية
كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية
جامعـــــــــة بسكرة

ملخص :

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للتمور في العالم ، حيث قدر عدد النخيل فيها بنحو 11 مليون نخلة منها حوالي 8 ملايين نخلة مثمرة ويقدر إنتاجها السنوي بنحو 260 ألف طن، وبالرغم من أن إنتاج التمور يأتي في مرتبة أساسية في الزراعة الجزائرية إلا أنه يواجه بالعديد من المشاكل الإنتاجية ، كما أنه يواجه الكثير من المشكلات التسويقية والتي كان لها انعكاس شديد على الجانب الإنتاجي وقد ترتب على تلك المعوقات الإنتاجية والتسويقية تدهور إنتاج التمور على الرغم ما تبذله الدولة من جهود ضخمة في التنمية الزراعية. وقد تناول البحث بالدراسة والتحليل تلك المعوقات للتعرف على أبعادها وأسبابها وأثارها وكيفية التغلب عليها من أجل النهوض بهذا المحصول الهام في صناعة الزراعة الجزائرية. وأيضا تناول البحث التجارة الخارجية للتمور ومعرفة أهم العوامل المؤثرة على صادرات التمور الجزائرية.

ABSTRACT:

Algeria is among the largest producers of dates in the world .the number of date palms grown reached 11 millions. out of this 8 millions are fruiting. The total production was estimated to be260 tons .there are so many factors limiting productivity as well as those hindering the marketing of the product. These problems are reflected in further lowering of the productivity. Although the government gives high incentives to date growers. The purpose of this study is to determine and analyze these problems and to find out ways to over come them in order to increase the returns from dates. The role played by dates in the kingdom foreign trade was also discussed.

مقدمـــة:

تمثل زراعة النخيل إحدى الدعائم الأساسية للنشاط الفلاحي في المناطق الجنوبية وذلك لما لها من تأثيرات وانعكاسات غذائية واجتماعية واقتصادية وبيئية في مناطق تواجدها، وقد حافظ النخيل على التوازن البيئي وعلى استمرار الدخل للمزارع في الصحراء إذ يمده بكثير من احتياجاته الغذائية وغير الغذائية.

وتقدر ثروة النخيل في الجزائر بحوالي 11 مليون نخلة وتنتج أكثر من 260ألف طن من التمور سنويا في المتوسط (1) وان نسبة كبيرة من هذا الإنتاج من الأصناف ذات الجودة العالية مما يجعل الجزائر من أهم الدول المنتجة للتمور في العالم وأول دولة في إنتاج تمور من صنف دقلة نور الذي هو حتى الآن من أحسن الأصناف التجارية في العالم والتي تلقى رواجا في السوق الإقليمية والدولية ، وتمثل هده الثروة نشاطا اقتصاديا هاما بالنسبة لسكان المناطق الجنوبية ومصدر عملة صعبة ون جهة أخرى فان النخيل يعتبر مصدرا هاما لدخل صغار الفلاحين الذين يعتمدون على منتجاته الأخرى من أجل معيشتهم كما أن الأهمية الاقتصادية لإنتاج التمور واضحة من خلال الطلب المتزايد على التمور سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية وخاصة تلك الأصناف ذات النوعية الممتازة.

وبالرغم من المزايا التي تتمتع بها زراعة النخيل فقد عانت الكثير من الإهمال فظلت تعامل بالوسائل التقليدية مما عرضها للعديد من المشاكل على جميع المستويات الإنتاجية

والتصنيعية والتسويقية وتحتاج إلى تطوير في كافة النواحي من تحسين إنتاج التمور كما ونوعا وتطوير عمليات ما بعد الحصاد والتصنيع وتسويق وتعظيم دور الإرشاد كما أن تنفيذ برنامج الإحلال وتأهيل المزارع التقليدية أصبح من الأمور الهامة للنهوض بهذا القطاع ليأخذ مكانه الطبيعي كأحد روافد الاقتصاد الوطني.

وأصبحت إشكالية إعادة الاعتبار لزراعة النخيل وإعطاؤها الأولوية وتخصيصها بما تستحق من موارد مالية وجهود إنمائية من بين التوجهات المستقبلية لإستراتيجية الدولة مما يتطلب مجهودات إضافية على أكثر من صعيد سواء ا كان تنمويا أو دراسيا أو بحثيا.

يهدف هذا البحث إلى دراسة الوضع الراهن لإنتاج التمور في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بهدف تحديد المشاكل التي تحول دون تحقيق الكفاءة الاقتصادية القصوى كما يهدف إلى دراسة العوامل الرئيسية المحددة للطاقة التصديرية للتمور من أجل التعرف على العوامل التي تساعد على زيادة كمية الصادرات منها

وعليه يتمحور هذا البحث حول النقاط التالية:

- الطاقة الإنتاجية.
- المساحة المنزرعة بالنخيل.
- تطور إنتاجية التمور.
- تطور إنتاج التمور.
- التجارة الخارجية للتمور.
- المعوقات المرتبطة بزراعة وانتاج النخيل.
- مواجهة المشكلات والصعوبات التي تعترض تنمية وتطوير إنتاج التمور وتصديرها.

1. الطاقة الإنتاجية:

تعتبر التمور من المحاصيل الزراعية المهمة في الجزائر ويبلغ إنتاج الجزائر من التمور حوالي 427583 طن لعام 1999 م (2) و ا لجدير بالذكر أن الطاقة الإنتاجية للتمور تعتمد بصفة أساسية على كل من المساحة المنزرعة بالنخيل والإنتاج الكلي ومتوسط الإنتاجية لهذا المحصول

1.1- المساحة المنزرعة بالنخيل:

عرفت المساحة المنزرعة بالنخيل اتجاها عاما تصاعديا خلال الفترة 90-99 م (جدول رقم :1)حيث بلغت المساحة المنزرعة بالنخيل في سنة 1999 م حوالي 100120 هكتار أي بزيادة قدرها 27 % عن سنة الأساس 1990 م.

وترجع أسباب الزيادة هذه إلى الإصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي في تلك الفترة وخصوصا بتطبيق القانون 18/83 المؤرخ في 1983/08/13 والمتعلق بالحيازة على الملكية العقارية الزراعية '(APFA) لقد عرفت هذه العملية توزيع مساحات معتبرة من الأراضي الزراعية على المستفيدين للاستصلاح إضافة إلى عملية إعادة تجديد النخيل.

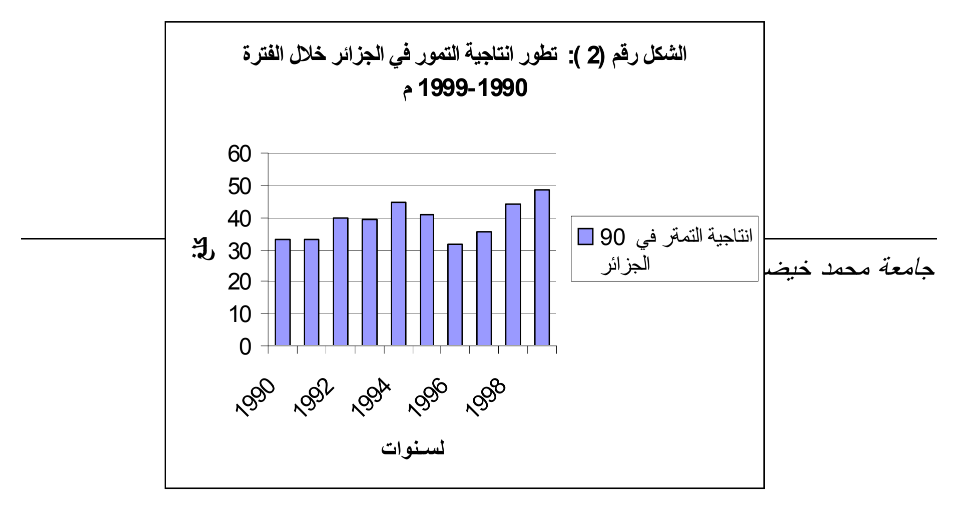
جدول رقم (1)

إجمالي المساحة ،الإنتاج الكلي للتمور والإنتاجية في الجزائرخلال الفترة 90-99 م

السنوات	المساحة (الهكتار)	الرقم القياسي	الإنتاج الوطني(طن)	الرقم القياسي	الإنتاجية كلغ/ هكتار	الرقم القياسي
1990	78640	100	205907	100	33.08	100
1991	81890	104	209100	102	33.16	98.10
1992	83440	106	260500	126.5	39.9	118.04
1993	84410	107.33	261612	127	39.24	116.09
1994	85230	108.37	317184	154	44.53	131.74
1995	87020	110.65	285155	138.5	41	121.3
1996	96560	122.78	260515	126.5	31.54	93.31
1997	96520	122.73	302993	147	35.31	104.46
1998	97990	124.60	387313	188	44	130.17
1999	100120	127.3	427583	207.65	48.40	143.19

المصدر : جمعت وحسبت المعطيات من:

statistique agricole série a 1990-1999page 5 ;6



1-1 تطور إنتاجية التمور:

يبين الجدول رقم (1) تطور إنتاجية التمور خلال الفترة 90–99 م ، حيث اتضح تذبذب الإنتاجية زيادة ونقصا فقد بلغت أدناها أي حوالي 31.54 كلغ / نخلة في عام 1996 م أي بنقصان قدره حوالي 7 % عن سنة الأساس 1990 م وأقصاها حوالي 48 كلغ / نخلة في عام 1999 م بزيادة قدرها حوالي 43 % عن سنة الأساس 1990 م

وبالرغم من بلوغ متوسط إنتاجية النخلة 39 كلغ / نخلة خلال الفترة 90–99 م إلا أن هذا المتوسط مازال بعيدا عن المتوسط العالمي الذي يصل إلى 100 كلغ / نخلة في الواحات. (فينيكس والأريزونة) بالولايات المتحدة الأمريكية و98 كلغ /نخلة في جمهورية مصر العربية و80 كلغ / نخلة في إسرائيل (3).

2-1 تطور إنتاج التمور:

لدى دراسة تطور إنتاج التمور خلال الفترة 90–99 م يلاحظ أن هذا التطور في الإنتاج عرف اتجاها عاما تصاعديا فقد بلغ إنتاج التمور في سنة1999 م حوالي 427583 طن أي بزيادة قدرها 107.65 % عن سنة الأساس 1990.

وترجع هذه الزيادة إلى جملة من العوامل أهمها توقف التنمية الاقتصادية والخدمية منذ عام 1986 م وتزايد أعداد العاطلين عن العمل أحدث هجرة معاكسة وعودة الأعداد الكبيرة من اليد العاملة إلى العمل في الواحات والاهتمام من جديد بقطاع النخيل.

2-التجارة الخارجية:

يتناول هذا الجزء مكانة صادرات التمور الجزائرية بين أهم دول العالم المصدرة للتمور، كما سيتناول أهم الأسواق العالمية للتمور الجزائرية من حيث الاتجاهات الكمية والسعرية ومستقبل صادرات التمور الجزائرية إلى تلك الأسواق وتخلص الدراسة إلى تحديد أهم العقبات التي تواجه التجارة الخارجية للتمور الجزائرية ومقترحات تحسين مكانتها في التجارة العالمية للتمور.

2-1 أهم الدول المصدرة للتمور :

يتضح من الجدول رقم(2) أن صادرات الجزائر من التمور بلغت 16145 طنا بنسبة 3.5% من متوسط إجمالي صادرات التمور العالمية وهي بذلك تأتي في المركز السابع بعد كل من الإمارات العربية المتحدة، إيران ،باكستان ، العراق ، المملكة العربية السعودية ، وتونس بينما بلغت قيمة الصادرات حوالي 14.9 % من متوسط إجمالي قيمة صادرات التمور العالمية خلال الفترة 95-98 م.

ويتضح من ذلك أن كمية صادرات الجزائر بالنسبة للقيمة تعتبر منخفضة عنها في التمور المصدرة من الدول الأخرى ، حيث بلغت صادرات التمور في الإمارات العربية المتحدة 27.55 % من متوسط إجمالي صادرات التمور العالمية و 16.10 % من قيمتها تأتي بعدها في الأهمية كل من إيران بنسبة 24.92 % من متوسط إجمالي صادرات التمور العالمية و 13 % من قيمتها ، ثم باكستان بنسبة 10.92 % من متوسط إجمالي صادرات التمور العالمية و6.8 % من قيمتها ثم العراق بنسبة 7.5 % من متوسط إجمالي صادرات التمور العالمية و 3.95 % من قيمتها ، ثم المملكة العربية السعودية بنسبة 6.9 % من متوسط إجمالي صادرات التمور العالمية و6.9 % من قيمتها ثم تونس بنسبة 3.7 % من متوسط إجمالي صادرات التمور العالمية و17.55 % من قيمتها.

ويرجع التفاوت في الكميات المصدرة من التمور وقيمتها إلى الكفاءة التصنيعية العالمية لهذه الدول من خلال عملية تصنيع التمور والمتمثلة في عمليات تعبئة وتغليف التمور بحيث تتوافق مع أذواق ورغبات المستهلكين (4).

جدول رقم (2)

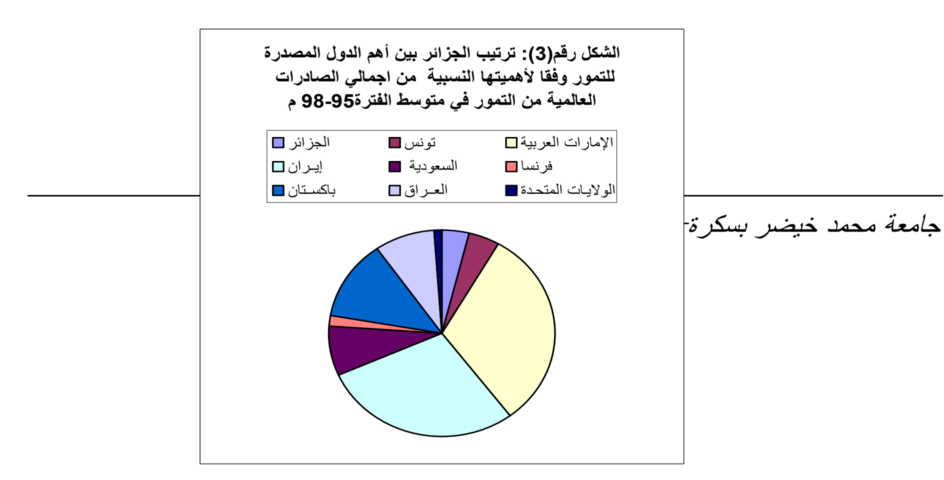
ترتيب الجزائر بين أهم الدول المصدرة للتمور وفقا لأهميتها النسبية من إجمالي الصادرات العالمية من التمور في متوسط الفترة 95-98 م.

الدولة	الصادرات (طن)	% من الصادرات العالمية	الترتيب	القيمة بالألف دولار	%	الترتيب
العالم	460593	100	-	307068	100	-
الجزائر	16145	3.5	7	45799	14.9	3

تونس	17129	3.7	6	54533	17.75	1
الإمارات العربية	126902	27.55	1	49458	16.10	2
إيران	114822	24.92	2	40000	13	4
السعودية	31715	6.9	5	21268	6.9	5
فرنسا	6813	1.5	8	19987	6.5	7
باكستان	50297	10.92	3	20828	6.8	6
العراق	34590	7.5	4	12145	3.95	9
الولايات المتحدة	4633	1	9	13162	4.3	8

المصدر : جمعت المعطيات وحسبت من :

FAO .YEAR BOOK TRADE.VOL51;52;1997.1998



2-1 الأسواق العالمية للتمور :

يتضمن البحث في هذا الصدد دراسة كل من أسواق الدول الأوروبية ، أسواق الدول الأفريقية ، الدول الأمريكية ، الدول العربية والدول الأسيوية وهي المناطق الجغرافية التي تتركز فيها التمور الجزائرية من الجدول رقم 3 يمكن استخلاص التالي :

تصدر الجزائر سنويا بالمتوسط 14757طن وبسعر متوسط قدره حوالي 100 دج للكلغ تتجه صادرات الجزائر أساسا إلى الدول الأوروبية (46.5%) من إجمالي الكميات المصدرة وتشكل 37.51 % من القيمة الإجمالية للتمور المصدرة وبسعر متوسط 80دج للكلغ. كما تستورد الدول الأوروبية 45.19% من إجمالي الكميات المصدرة وتشكل 60.33 % من القيمة الإجمالية وبسعر متوسط 133 د ج للكلغ.

- تستورد الدول الأمريكية 3.8 % من الكميات المصدرة وتشكل 0.40% من القيمة الإجمالية للتمور المصدرة وبمتوسط سعر 10.7 د ج للكلغ.
- أما الصادرات إلى الدول الأفريقية والعربية ضعيفة نسبيا من حيث الكمية والقيمة.
- تختلف أسعار التمور المصدرة بشكل كبير من بلد لأخر وهذا الاختلاف في السعر يرجع أساسا إلى اختلاف معدلات الصرف والى الأصناف المصدرة (5)
- وبتحليل صادرات الجزائر للتمور لسنة 1998 فان الدول الأوروبية حافظت على

المركز الأول 96.73 % بالنسبة للكمية و97.38 % بالنسبة للقيمة في حين احتلت الدول الأمريكية المرتبة الثانية 1.3 % من حيث الكمية و1.5 % من حيث القيمة أما مجموعة الدول الأخرى فان صادرات التمور إليها كانت ضعيفة في سنة 1998 من حيث الكمية والقيمة.

جدول رقم (03)

معدل التصدير السنوي حسب التوزيع الجغرافي خلال الفترة 1990 - 1998 م

السنة	الدول الأوربية		الدول الإفريقية		الدول الأمريكية		الدول العربية		الدول الآسيوية		**الإجمالي**	
	الكمية %	**القيمة %**	الكمية %	**القيمة %**	الكمية %	**القيمة %**	الكمية %	**القيمة %**	الكمية %	**القيمة %**	الكمية %	**ق %**
1990	64.26	57.7	3.45	9.61	0	0	0.68	6.41	31.6	41	100	100
1991	39.7	30.6	0.54	0.54	0.002	0.006	09	0.9	58.8	66.77	100	100
1992	41.25	21	3.6	0.35	0	0	0.2	0.3	55	78.3	100	100
1993	29.75	22.5	0.25	0.2	0.17	0.13	2.4	2	67.4	75	100	100
1994	31	18.1	0	0	0	0	12	5.4	57.4	76.4	100	100
1995	29.9	20.2	0.15	0.16	0.2	0.16	0.4	0.36	69.3	79	100	100
1996	47	31.8	0.94	0.11	0.36	0.26	2.2	1.8	49.45	66.8	100	100
1997	63.7	90.2	19.4	0.95	1.75	1.9	1.7	2.3	13.4	4.65	100	100
1998	96.7	97.4	0.3	0.13	1.3	1.15	0.7	1	0.95	0.3	100	100
المتوسط النسبي	**46.9**	37.5	2.8	0.35	3.8	0.40	1.4	1.4	45.2	60.35	100	100
السعر المتوسط		79.9 دج للكغ		13.1 دج لكغ		10.7 دج للكغ		95.4 دج للكغ		133.2 دج للكغ		100 دج للكغ

المصدر : جمعت المعطيات و حسبت من:إحصائيات الجمارك الجزائرية 1990 – 1998م.

4- المعوقات المرتبطة بزراعة وانتاج النخيل:

هناك العديد من العقبات التي تؤثر على قطاع النخيل وتحد من إمكانية زيادة المساحة المزروعة وزيادة إنتاجية الشجرة وقد ساهمت هذه العقبات إلى حد كبير في تدني المردود وانخفاض الإنتاج الكلي للتمور الأمر الذي أصبح فبه إنتاج التمور عير مرغوب فيه من الناحية الاقتصادية مع مرور الزمن ويمكن تلخيص أهم تلك العقبات أو المشكلات فيما يلي:

أولا – المعوقات الإنتاجية:

واجهت زراعة النخيل وانتاج التمور العديد من المشكلات أو المعوقات الإنتاجية والتي كان لها أثرها البالغ في تدهور هذه الثروة الهامة في الزراعة الجزائرية ويمكن حصر تلك المعوقات في :

(1) المعوقات المتعلقة بالحالة الصحية للأشجار : يتعرض النخيل والثمار المنتجة منه إلى العديد من الحشرات والأمراض التي تسبب ضياع أو فقد في الإنتاج على مستوى النخلة ، إضافة إلى ضياع أوفقد الإنتاج حتى على مستوى المخازن ومن بين هذه الأمراض نجد دودة التمر حيث تسبب هذه الحشرة خسائر كبيرة تصـــل إلى 30 % من الإنتاج على مستوى المزرعة ومستوى المخازن (6).

(2) أغلب مزارع النخيل تم غرسها وفقا للطريقة التقليدية ،مع عدم مراعاة المسافات بين الأشجار الأمر الذي يعيق إدخال المكائن في إجراء العمليات الزراعية كالتلقيح والجني والتقليم والتي تعد ضرورية نظرا لقلة الأيدي العاملة.

(3) المعوقات المرتبطة بالأصناف : على الرغم من وجود العديد من الأصناف الممتازة في الجزائر فانه ما تزال هناك نسبة كبيرة من النخيل التي لا تنتج ثمارا ذات نوعية متدنية ، وبنفس الوقت فان الأصناف الممتازة تعاني من حساسية كبيرة للإصابة بمرض البيوض وفي المؤسسات الوطنية الجزائرية يتم استعمال تقنيات تقليدية بالإضافة إلى التقنيات الحديثة الزراعية (النسيجية) لتحسين أشجار النخيل، إلا أن التطور بطي ء في تحسين الأصناف وخاصة إيجاد أصناف ذات نوعية جيدة ومقاومة لمرض البيوض وهذا يعود إلى عدم كفاية العاملين وعدم كفاية التسهيلات في المخابر والمحطات الحقلية والافتقار إلى تطبيق الطرق العلمية ، إضافة إلى ضعف الارتباط بين البحوث والإرشاد.

(3) ضعف المعرفة التقنية عند المزارعين التقليديين لا تمكنهم من إتقان كل الأعمال التي تنفذ سواء داخل أو خارج المزرعة ، ومع المعرفة التقنية الحالية الضيقة فانه من الصعب على المزارع التقليدي أن يحقق مستوى الإنتاجية الذي يسمح له بالمساهمة الفعالة في اقتصاد السوق .

(4) ندرة الأيدي العاملة المتخصصة في زراعة النخيل مع ارتفاع أجورها وقد انعكس هذا على زراعة النخيل الأمر الذي نجم عنه عدم إجراء الكثير من العمليات الزراعية مما اثر على زراعة النخيل وانتاج التمور.

(5) بط ء دورة رأس المال في إنتاج التمور فمن أجل أن يحصل المزارع على رأسماله في إنتاج التمور فانه يجب عليه أن ينتظر على الأقل 7 سنوات حتى يصل الإنتاج الى مرحلة الإنتاج التجاري (7) ، بالإضافة إلى ضعف عائد الاستثمار في إنتاج التمور ،الأمر الذي أدى بالعديد من المزارعين بالاتجاه في الاستثمار في المحاصيل الأكثر ربحية، كا لخضراوات...

(6) ضعف القروض الزراعية الموجهة لتمويل مشاريع النخيل، مع ارتفاع نسبة الفائدة عليها ، حيث تصل إلى 15 % بالنسبة للقرض الزراعي السنوي ،أما بالنسبة لقروض الاستثمار المتوسطة المدى التي تمنح لمدة 7 سنوات فان الفائدة على القرض الزراعي تبلغ 16 % سنويا (8).

ثانيا المعوقات التصديرية:

توصلت الدراسة إلى تحديد أهم المعوقات أو المحددات الداخلية والخارجية للسياسة التصديرية للتمور الجزائرية يمكن حصرها فيما يلي:

- اتضح أنه رغم زيادة الإنتاج والمساحة المزروعة بالنخيل خلال الفترة موضع الدراسة إلا أن الإنتاجية منخفضة لحد ما ولا تتمشى مع تطور الإنتاج خلال الفترة نفسها.
- ارتفاع التكاليف الإنتاجية لبعض أصناف التمور وخاصة تكلفة الأيدي العاملة.
- انخفاض كفاءة أجهزة التسويق الخارجية خاصة من حيث الدعاية والترويج والإعلان مما يساهم في خفض الطلب الخارجي على التمور المحلية (9).

- انخفاض نسبي في الطاقة الإنتاجية لوحدات كبس التمور وتعبئة وتغليف التمور ذات الأحجام الصغيرة عن الطلب عليها وتخصيص كميات كبيرة من التمور نصف الجافة لكبسها في عبوات متوسطة أو كبيرة نسبيا
- احتكار الدولة لتجارة وتسويق التمور سواء أكانت هذه التجارة خارج الجمهورية الجزائرية أو داخلها حيث استمرت التجارة الداخلية للتمور تحت سيطرة الدولة حتى عام 1983
- السياسة السعرية المطبقة على الحاصلات الزراعية ومنها التمور حيث يتعامل معظم المزارعين فيما يتعلق بأسعار التمور مع مؤسسات الدولة التي تقوم بتحديد الأسعار مسبقا والتي كانت تحدد ضمن مستويات غير مشجعة بالنسبة للمنتجين وأدى ذلك إلى انعكاسات سيئة على العناية بشجرة النخيل وضعف عمليات التصنيع والتسويق المناسبين لتستطيع التمور الجزائرية من المنافسة في الأسواق التجارية.
- منافسة الفواكه الأخرى التي تنتج في الجزائر وبشروط تسويقية أفضل.
- سوء تقديم التمور ، الشيء الذي يرجع إلى سوء العمليات التقليدية لجنيها وتخزينها وتعبئته.
- غياب العناية الكيميائية للتمور قبل وبعد جنيها من الأشجار، الشيء الذي يؤدي الى صعوبة الحفاظ على هذه التمور لمدة طويلة.
- انعزال مناطق الإنتاج وبعد المراكز الحظرية الكبيرة.
- نقص الدراسات الخاصة لمعرفة وتطوير مسالك تسويق التمور.
- محاولة توسيع السوق الخارجية والبحث عن أسواق جديدة.
- كثرة المتدخلين والوسطاء.
- مشاكل تهم جودة الثمار ومطابقتها للمواصفات الدولية.
- غالبية الأصناف المنزرعة هي من الأصناف المتدنية من حيث الجودة.

5- مواجهة المشكلات والصعوبات التي تعترض تنمية وتطوير إنتاج التمور وتصديرها:

سنتناول في هذه الفقرة كيفية مواجهة المشكلات السالفة الذكر وخطط الدولة في مجال زراعة النخيل وانتاج التمور

أولا- مواجهة المشكلات الإنتاجية: وهي المشكلات المتعلقة بأصناف التمور ،وطرق خدمة بساتين النخيل والمشكلات المزرعية الأخرى.

أعطى المخطط الخماسي الثاني أولوية لتنمية الجنوب الجزائري وذلك باستصلاح أراضي جديدة وتحسين الواحات الموجودة بفضل تحسين صرف المياه والتنقيب عليها ، الا أن استصلاح الأراضي قد نال أهمية كبيرة حيث أن 195000 هكتار قد وزعت منا 40000 هكتار تم استصلاحها ، اذا كانت هذه الأهمية المعطاة للاستصلاح قد سمحت بمضاعفة الإنتاج في المناطق الصحراوية فان تكلفة صيانة الواحات الموجودة تبقى أقل من تكاليف الاستصلاح وتسمح بالتالي من رفع الإنتاج الزراعي (تمور ،خضراوات ؛ أشجار مثمرة ،الأعلاف).

إن تحسين الواحات الجزائرية (أكثر من 100000 هكتار) يمثل برنامج طويل المدى يتعلق أساسا بالإجراءات التالية:

1 –**الحماية الصحية للنباتات** : أمام خسائر التمور المتسببة فيها بعض آفات النخيل فان المقاومة الزراعية يجب تعميمها على جميع المناطق المصابة وتكون هذه العملية إجبارية للحصول على نتائج مقبولة

2 – تجديد النخيل في الواحات الغربية: هذه العملية تتعلق بتعويض البساتين المتلفة من طرف البيوض بأصناف النخيل المقاومة للمرض ، أما في المناطق الشرقية فيتعلق الأمر باستبدال أصناف النخيل ذات القيمة التجارية الضعيفة بصنف دقلة نور.

3 –تقديم الإعانات المالية لمنتجي التمور بما يمكنهم من تحقيق دخل عادل يشجعهم على الاستمرار في العناية بنخيلهم.

4– دعم الدور الإرشادي في توعية المزارعين بإجراء مختلف عمليات الخدمة في المواعيد المناسبة وبالطرق الفنية الجديدة وبدقة تمكن من تحقيق المستهدف من الخدمة.

5 – صيانة مزارع النخيل ومتابعة وتقييم إنتاجها للتعرف على التغيرات السلبية التي قد تصيب التربة والمشكلات التي قد تنشأ عن طريق الري والتسميد.

6 – تجارب على التلقيح وطرق إجرائه ونوع اللقاح المستعمل وأثر ذلك على المحصول الناتج وصفات الثمار.

7 – إجراء تجارب على استخدام الميكنة في جميع العمليات الفنية للنخيل للتغلب على مشكلة نقص الأيدي العاملة.

ثانيا: مواجهة المشكلات التصديرية.

تتمثل تلك الإجراءات في:

- مراعاة الأصول التجارية في المعاملات وغزو أسواق تصديرية جديدة في أروبا وأسيا والقارة الأمريكية والأفريقية بالإضافة على زيادة الطاقة التصديرية الأسواق العربية
- تحسين وسائل الدعاية والإعلان للتمور الجزائرية في الأسواق العالمية وقيام أجهزة متخصصة في التسويق الخارجي تدعم من قبل الحكومة للقيام بهذه المهمة.
- التوسع في التصنيع وتعبئة التمور لما له من أهمية في تقليص الفائض السنوي للإنتاج وبالتالي الحصول على قيمة مضافة ترفع المردود الاقتصادي للتمور من خلال تحسين وسائل التصنيع ومراعاة الشروط الصحية والمواصفات التجارية لتغطية الطلب في الأسواق التصديرية.
- تشجيع الاستثمارات لإنشاء مصانع لإنتاج التمور على أحدث طرز ،وتوفير الآلات المناسبة للاستخلاص الأوتوماتيكي لشراب البلح ووسائل حفظ البلح الرطب بالتبريد.
- إجراء البحوث الميدانية والمكتبية لإعداد تصنيف نهائي للتمور الجزائرية وإعداد المواصفات القياسية لكل صنف على حدة حتى يتمكن الباحثون من العمل على رفع إنتاجيتها في مختلف المناطق وفي ظل الظروف الجوية المناسبة.
- العمل على الصيانة الدورية وذلك لضمان استمرارية خطوط إنتاجها والعمل على زيادة فترة الإحلال والتجديد لها.
- تدعيم التمويل والتشجيعات للقطاع وذلك بإنشاء صندوق خاص للنهوض بالنخيل لتغطية مصاريف الأشغال الزراعية التي يتطلبها هذا القطاع على امتداد السنة وذلك في شكل قروض ميسرة، حيث أن القروض الموسمية المعمول بها لاتفي بالحاجة وتمس جزءا ضئيلا من المزارعين .

الخاتمة :

إن تنفيذ الاقتراحات السابقة الذكر، يساهم في تطور اقتصاديات التمور في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في المرحلة الراهنة ويؤدي إلى الاهتمام بزراعة

النخيل، بالإضافة إلى الهدف الاجتماعي المرتبط بتحسين دخل آلاف العوائل الزراعية التي تعيش على إنتاج التمور والى زيادة دخل القطاع الزراعي وخلق قيم جديدة وتحسين الجزائر من العملات الصعبة.

الهوامش:

1-Série Statistiques A du ministère D'agriculture et de la Pèche de 1990 A 1998, page 5.

2-IDEM page 7.

3- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، دراسة تحليلية للأنظمة الزراعية وتقييم المنعكسات الاقتصادية للمعوقات الفنية التي تجابه قطاع النخيل في الجمهورية التونسية 1996 ص .73

4— الدورة التدريبية حول تقنيات ما بعد جني التمــور : رأس الخيمة الإمارات العربية المتحدة 20-2000/06/27 ص.35

5-ABBOTT.J.C : ((les problèmes de la commercialisation et leurs solutions.)).FAO;1964 page51.

6-- محمد الجربي أمراض النخيل والتمور في الشرق ألا د نى وشمال إفريقيا سنة، 1988 ص.33

7-البكر عبد الجبار :نخلة التمر ماضيها وحاضرها والجديد في زراعتها وصناعتها وتجارتها مطبعة العاني بغداد العراق1973، ص.88

8- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، دراسة تحليلية للأنظمة الزراعية وتقييم المنعكسات الاقتصادية للمعوقات الفنية التي تجابه قطاع النخيل في الجمهورية االجزائرية1995 ، ص .94

9- RAHMANI.M et YAHIAOUI.M((marché de la datte : possibilité et limites .)) in cahier du CIRAD page102.